

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

### متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها: العناصر القانونية والفنية والسياسية اللازمة لتحقيق وإدانة عالم خال من الأسلحة النووية ورقة عمل مقدمة من كوستاريكا وماليزيا

#### مقدمة

١ - الهدف من هذه الورقة هو:

١-١ الاستناد إلى ورقتي العمل المعنوتين "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" اللتين قدمتا إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ (NPT/CONF.2000/MC.I/SB.I/WP.4 و NPT/CONF.2005/WP.4)؛

٢-١ وإعادة تأكيد التزام الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بمواصلة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بالكامل، والتعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية باستكمال إزالة ترساناتها النووية تماما، وهو التعهد الذي قطعت في عام ٢٠٠٠ بتنفيذ هذا الالتزام؛

٣-١ والحث على الوفاء بهذا الالتزام من خلال الشروع في مفاوضات تفضي إلى إبرام اتفاقية للأسلحة النووية - أو إطار صكوك متداعمة بشأن الأسلحة النووية - تحظر استحداث الأسلحة النووية واختبارها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها والتهديد باستخدامها وتنص على إزالتها في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة؛



١-٤ ومواصلة استكشاف العناصر القانونية والتقنية والسياسية اللازمة لاتفاقية للأسلحة النووية أو إطار صكوك بشأن الأسلحة النووية، وإدراج هذا الاستكشاف كجزء من عملية وضع برنامج عمل في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، يشمل ويوسع نطاق الخطوات العملية المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ فيما يخص الجهود المنهجية والمطرودة لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

## الخلفية

٢ - فيما يتعلق بالالتزام بتحقيق إزالة الأسلحة النووية:

٢-١ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها، اتفقت الدول الأطراف في المعاهدة على مواصلة بذل جهود منهجية ومطرودة للحد من الأسلحة النووية على صعيد العالم، بهدف إزالة تلك الأسلحة في نهاية المطاف.

٢-٢ وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أصدرت محكمة العدل الدولية الفتوى المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، خلصت فيها بالإجماع إلى جملة أمور منها أن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتعارض عموماً مع قواعد القانون الدولي المنطبقة في حالات النزاع المسلح، ولا سيما مبادئ وقواعد القانون الإنساني" وإلى أنه "يوجد التزام بالقيام بحسن نية بإجراء واختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة".

٢-٣ ومن المهم أن فتوى محكمة العدل الدولية أكدت أن الالتزام بالتفاوض من أجل نزع السلاح النووي يتطلب ما يلي:

- إجراء مفاوضات من أجل نزع السلاح النووي بالكامل، أي التخلص من الأسلحة النووية وإزالتها تماماً
- لا مجرد إجراء مفاوضات فحسب وإنما التوصل إلى خاتمة لها
- فرض مراقبة دولية على عملية نزع السلاح

٢-٤ ومن المهم أيضاً أن المحكمة لم تقصر الالتزام بتزاع السلاح على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وإنما جعلته التزاماً ذا شمول عالمي.

٢-٥ وأكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ "تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بإنجاز

الإزالة التامة لترساناتها النووية، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الأمر الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة“.

٦-٢ كذلك دعا المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ إلى ”إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، حالما يصبح ذلك ملائماً، في العملية المفضية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية“ والبدء في عملية النظر في بعض المتطلبات اللازمة ”لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية“ ولا سيما ”تطوير قدرات التحقق التي ستلزم لتوفير ما يؤكد الامتثال“.

٣ - وفيما يخص المقترح المتعلق باتفاقية للأسلحة النووية أو إطار صكوك متداخلة بشأن الأسلحة النووية:

٣-١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات المعنونة ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“ منذ عام ١٩٩٦، والتي تدعو إلى تنفيذ الفتوى من خلال البدء في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

٣-٢ كما اتخذت الجمعية العامة أيضاً قراراتين يؤكدان أن ”إخلاء العالم من الأسلحة النووية ينبغي أن يركز في نهاية المطاف على أساس صك أو إطار عالمي يتم التفاوض عليه بين أطراف متعددة ويكون ملزماً قانوناً ومشملاً على مجموعة من الصكوك التي يدعم بعضها بعضاً“ (القراران ٣٣/٥٥ جيم المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ٥٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة“).

٤ - وأكدت حركة عدم الانحياز في اجتماع القمة الخامس عشر الذي عقده في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ”على ضرورة بدء مفاوضات بشأن وضع برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية“.

### الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية

٥ - في عام ١٩٩٧، قدمت كوستاريكا إلى الأمين العام للأمم المتحدة الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية (A/C.1/52/7) التي صاغها فريق دولي من المحامين والعلماء وخبراء في نزع السلاح، وهي تعرض القضايا القانونية والتقنية والسياسية التي ينبغي النظر فيها للتوصل إلى اتفاقية فعلية للأسلحة النووية.

٦ - وفي عام ٢٠٠٧، قدمت كوستاريكا إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ نسخة محدثة من الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/PC.1/WP.17) بغرض المساعدة في عملية التداول المتعلقة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المعنونة "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".

٧ - ويمكن دراسة الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية إلى جانب ورقتي العمل المتعلقتين بمعاهدة عدم الانتشار واللتين قُدمتا عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠، وهاتان الورقتان:

٧-١ أكدت النتيجة التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي بحُسن نية إلى إجراء واحتتام مفاوضات تُفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة؛

٧-٢ دعنا الدول الأطراف إلى الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تُفضي إلى إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وإلى دعوة الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكي تنضم إلى هذه المفاوضات؛ و

٧-٣ دعنا الدول الأطراف إلى الموافقة على إيلاء النظر في العناصر القانونية والفنية والسياسية اللازمة لاتفاقية للأسلحة النووية أو لاتفاقية إطارية.

٨ - وتضمنت الخطوات العملية التي اتفقت عليها الدول الأطراف في عام ٢٠٠٠ فيما يخص الجهود المنهجية والمطرودة لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة عددا من الخطوات القانونية والفنية والسياسية التي من شأنها أن تتيح أساسا لبعض العناصر اللازمة من أجل عالم حال من الأسلحة النووية.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا من ورقات العمل التي قُدمت إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تتيح استكشافا أعمق لخطوات محددة تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٠ وخطوات أخرى ذات صلة بتحقيق وإدامة عالم حال من الأسلحة النووية.

**دراسة العناصر القانونية والتقنية والسياسية اللازمة لاتفاقية للأسلحة النووية  
أو إطار من الصكوك بشأن الأسلحة النووية**

١٠ - إن إلقاء نظرة شاملة على المتطلبات القانونية والتقنية والسياسية لعالم حال من الأسلحة النووية ستكون قادرة على تأكيد العناصر الموجودة بالفعل، وتقييم تلك التي يجري

تطويرها حالياً، وتقييم وربط تلك التي كانت مقترحة، وتحديد عناصر إضافية ستكون مطلوبة أيضاً. وقد تشمل هذه العناصر ما يلي:

١٠-١ التزامات عامة غير تمييزية تنطبق على الدول والجهات من غير الدول وتحظر اقتناء واستحداث واختبار وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها؛

١٠-٢ مراقبة وحماية وحصر الأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية؛

١٠-٣ المراحل والخطوات المتعلقة بالتدمير المنتظم والمطرود لجميع الرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصالها؛

١٠-٤ آليات للتحقق من التخلص من الأسلحة النووية وحظرها تشمل، في جملة أمور:

- اتفاقات بشأن تبادل البيانات مع الدول والوكالات القائمة؛
- نظام للرصد الدولي يشمل مرافق ونظم للرصد عن طريق التصوير الفوتوغرافي، وأخذ العينات للنويدات المشعة، وأجهزة الاستشعار في الموقع وبعيدا عن الموقع، ونظم جمع البيانات الأخرى؛
- إجراءات التشاور والتوضيح؛
- عمليات التفتيش في الموقع؛
- سجل يضم المعلومات المستقاة من إعلانات الدول، ونظام الرصد الدولي، والوسائل التقنية الوطنية، وعمليات التفتيش، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمصادر المتاحة لعامة الناس.

١٠-٥ آليات لضمان الامتثال تشمل، في جملة أمور:

- تقديم المساعدة التقنية بخصوص تدمير الأسلحة النووية، ومنظومات إيصالها، ومرافقها؛
- إجراءات للتنفيذ الوطني؛
- إجراءات لحل المنازعات؛
- عقوبات لعدم الامتثال؛

- اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية لاتخاذ إجراءات إضافية.
- ١٠-٦ منظمة دولية لتنسيق عمليات التحقق والتنفيذ والإنفاذ في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة؛ و
- ١٠-٧ التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لضمان فهم القطاعات الرئيسية في المجتمع لأهمية تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية وكيف تساهم في تحقيق هذا الهدف.
- ١١ - وكما ذكر أعلاه، فإن بعض هذه العناصر يمكن أن تكون موجودة بالفعل وإن كانت في شكل غير متطور أو تطبق بشكل محدود. ويشمل ذلك على سبيل المثال تدابير نزع السلاح المطبقة على عدد محدود من الأسلحة، أو ضوابط المواد الانشطارية أو ضوابط منظومات الإيصال المطبقة على بلدان معينة فقط. وتشمل الأمثلة الآليات والضوابط التي أنشأتها معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاق الخاص بمتابعة معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وستُمكن دراسة العناصر اللازمة لحظر الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل من تحديد الفجوات، ومن القيام بالعمل التحضيري، ومن إكمال الخطوات الإضافية.

### مفاوضات لوضع اتفاقية للأسلحة النووية أو إطار صكوك للتخلص من الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل

- ١٢ - لكي يصبح نزع السلاح النووي حقيقة واقعة، فإن من المطلوب حفظ وتعزيز الأمن للجميع. ومن هذا المنطلق فإنه، بالإضافة إلى القضايا التي ورد ذكرها آنفاً، يوجد عدد من القضايا السياسية التي يتعين معالجتها. ويشمل ذلك، في جملة أمور، بناء الثقة في كل خطوة من الخطوات المرحلية لنزع السلاح من أجل الانتقال إلى الخطوات التالية، وكيفية الحد من دور الأسلحة النووية في عقيدتها الأمنية ريثما يتم التخلص من السلاح النووي، وبناء أمن إقليمي ودولي دون ردع نووي، ووضع ضمانات أمنية، وتحقيق التوازن بين الشفافية وحماية المعلومات الحساسة، ودور المجتمع في عملية التحقق، وكيفية جعل المسؤولية الفردية والحماية جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح مع احترام سيادة الدول في نفس الوقت، وكيفية التعامل مع منظومات الإيصال والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك هنالك عدد من القضايا الاقتصادية والبيئية التي يتعين معالجتها، تشمل احتمال الحاجة إلى مساعدة مالية من أجل نزع السلاح، وتوحيد المعايير البيئية الخاصة بتدمير منظومات الأسلحة، والتخلص من المواد الانشطارية.

١٤ - وفي حين أن من المهم تركيز الاهتمام الدولي على الخطوات الملموسة نحو نزع السلاح النووي التي يمكن تحقيقها في المدى القصير، إلا أن من المهم أيضا أن يتم النظر، في نفس الوقت، في المتطلبات اللازمة لنظام شامل لنزع السلاح النووي من أجل تطوير فهم دولي للوجهة النهائية لخطوات نزع السلاح النووي. ومن هنا، فإن أفضل طريقة لمعالجة هذه القضايا وإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي الكامل هي البدء في مفاوضات ضمن إطار تدريجي شامل. وسيتيح هذا النهج إمكانية طرح جميع القضايا ذات الصلة ومعالجتها كما سيسر إكمال خطوات نزع السلاح في المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى اتفاقات ضمن إطار زمني قصير أو متوسط. أما القضايا الأكثر صعوبة، والتي تتطلب ترتيبات أكثر تعقيدا، فسيتم حلها من خلال المفاوضات المستمرة وستتحقق في خطوات لاحقة. وهذا هو المتصور في الدعوة إلى بدء مفاوضات تفضي إلى إبرام اتفاقية للأسلحة النووية أو إطار صكوك للتخلص من الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل.

### الخلاصة

١٥ - تُشجّع الدول الأطراف المجتمععة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ على وضع برنامج عمل يستند إلى البرنامج المتفق عليه أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وإلى العناصر القانونية والتقنية والسياسية المبينة في هذه الورقة واللازمة لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية.

### التوصيات

١٦ - يُوصى بما يلي:

(أ) أن توافق الدول الأطراف على القيام بالخطوات التحضيرية لاستكشاف العناصر القانونية والتقنية والسياسية اللازمة لاتفاقية للأسلحة النووية أو إطار صكوك بشأن الأسلحة النووية؛ و

(ب) أن توافق الدول الأطراف على الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام اتفاقية للأسلحة النووية وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للانضمام إلى هذه المفاوضات.